

# التقدم في العمر في الأسواق الناشئة

خلاصة واستنتاجات



## ندوة حول الأسواق الناشئة

هذا التقرير عبارة عن ملخص الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها في الندوة المتعلقة بالتقدم في العمر في الأسواق الناشئة التي نظمتها ندوة الأسواق المالية الناشئة في كلية تمبلتون الأخضر (Green Templeton College) في أوكسفورد، شهر كانون الثاني 2015.

يمكن الحصول على التقرير كاملاً على موقع ندوة الأسواق المالية الناشئة على الرابط:  
[ems.gtc.ox.ac.uk/ems-2015/ageing-emerging-markets](http://ems.gtc.ox.ac.uk/ems-2015/ageing-emerging-markets)

أنشئت ندوة الأسواق المالية الناشئة في العام 2008 كمبادرة أكاديمية لكلية تمبلتون الأخضر (Green Templeton College)، وهي الكلية الأحدث في جامعة أوكسفورد وواحدة من الكليات السبعة للدراسات العليا. تشكل هذه الندوة إحدى التزامات الكلية الهادفة إلى تعزيز فهم القضايا المتعلقة بتنظيم رفاهية الإنسان في العالم المعاصر وكثرة الأفكار في المجالات التقليدية والمهنية. مولت مجموعة سي أند سي ألفا (C&C Alpha Group) الندوة بسخاء منذ بدايتها.

جاءت إقامة ندوة الأسواق المالية الناشئة للأسباب الآتية:

(1) القضايا العالقة المتعلقة برفاهية الإنسان تشكل قيوداً أساسية للنمو والتماسك والاستقرار في الأسواق الناشئة.  
(2) المنتدى الدولية الحالية لا تعكس تعقيد هذه القضايا وإحاطتها.

(3) تملك الكلية القدرة والطموح لمعالجة هذه القضايا، والطاقة لجمع الشخصيات القيادية في القطاعات العامة والخاصة والتطوعية، وكذلك الوسائل الضرورية لإحداث تغييرات في السياسات والممارسات في الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف والشركات الوطنية والدولية والمجتمع المدني.

للمزيد من التفاصيل حول ندوة الأسواق المالية الناشئة، الرجاء زيارة: [ems.gtc.ox.ac.uk](http://ems.gtc.ox.ac.uk)

للمزيد من التفاصيل حول كلية تمبلتون الأخضر (Green Templeton College)، الرجاء زيارة:  
[www.gtc.ox.ac.uk](http://www.gtc.ox.ac.uk)



# التقدم في العمر في الأسواق الناشئة ملخص واستنتاجات

هناك أكثر من كبر العمر عند تقادم العمر

## المقدمة

ارتبط نشوء الأسواق الناشئة خلال نصف القرن الماضي بالتحوّلات القوية في الظروف التكنولوجية الديمغرافية والاقتصادية والجغرافية. ستحدث تغييرات أوسع خلال نصف القرن القادم عند تعرض الأسواق الناشئة لتحوّلات جزاء توجهات العولمة والتحصّر والتكنولوجيا الرقمية والتكيف والصراع الإيديولوجي والتقدم في العمر.

تتوقع الأمم المتحدة للفترة الزمنية الواقعة بين 2010 و2050 أن يرفع انخفاض الخصوبة ووفيات الرضع وتقدم العمر أمد الحياة بين نسبة السكان الذين تفوق أعمارهم عن 65 عاما بنسبة 7% إلى 20% في البرازيل، ومن 8% إلى 24% في الصين، ومن 13% إلى 26% في روسيا، ومن 5% إلى 12% في الهند إن الفرص والتحديات المرتبطة بالتقدم في العمر بطول عمر السكان غير مرتبطة بشكل فريد من نوعه بالأسواق الناشئة. تماما كما هو الحال مع تلك المرتبطة بالتحوّلات الوبائية والتحصّر، تمّ الحد من هذه الفرص والتحديات. سيؤدي هذا إلى ظهور التحوّلات الواقعة في الدول ذات الدخل المرتفع منذ أكثر من 150 عاما في الأسواق الناشئة خلال 25 عاما.

يصف هذا التقرير النتائج التي خرجت بها ندوة التقدم في العمر في الأسواق الناشئة التي نظمتها ندوة الأسواق المالية الناشئة في العام 2015، في كلية تمبلتون الأخضر (Green Templeton College) في أوكسفورد. يركز التقرير على أسباب رفع عمر التشغيل ونتائجه في أكبر الأسواق الناشئة وأنجحها، كما ويشرح التقرير الأسباب التي تحت هذه الأسواق على فهم الحقائق المرتبطة بالتقدم في العمر. بالإضافة إلى ذلك، يقيم التقرير الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية لتقدم عمر السكان ويربط القضايا المتعلقة بالتقدم في العمر بالتنوع الاقتصادي والثقافي والسياسي في الأسواق الناشئة.

أحرزت اقتصادات الأسواق الناشئة تقدّما محدودًا في التخطيط من أجل تحقيق طول التشغيل. ارتكز بعضها على سياسات قديمة أو مستوردة من دول أخرى، بينما سلط البعض الآخر الضوء على نتائج التحوّل الديمغرافي. من جانب آخر، اختبرت بعض الاقتصادات السياسات الاجتماعية والاقتصادية افتراضات واقعية حول متوسط العمر المتوقع. اعتبرت اقتصادات أقل أهمية رفع طول التشغيل انتصارًا للحضارة وتحديًا للإبداع ورؤية مستقبلية للمدراء والقادة وفرصة اجتماعية وسياسية.

ينبغي على الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد في الأسواق الناشئة القيام بدور رائد في آخر فرصة من الحياة، بغض النظر عن الأنظمة السياسية والاقتصادية المتباينة، نظرًا لنطاق التعديلات اللازمة وحجمها في الأوضاع والعقليات والمفاهيم والسلوكيات والسياسات والممارسات.

## النتائج

النتيجة الأساسية للندوة هي أنه بالرغم من أنه من المؤلف اعتبار ارتفاع طول التشغيل في الأسواق الناشئة كتهديد قادم، يشكل هذا الارتفاع فرصة للتعلم من الدول ذات الدخل المرتفع التي فقدت المساهمات الاقتصادية المحتملة لكبار السن ففشلت في المحافظة على المعرفة التي يتمتعون بها والخبرة والإنتاجية والقدرة، وذلك للمساعدة في بناء مجتمعات أكثر تماسكاً ورعاية السياسات الخاصة بها.

يميل التفكير التقليدي المرتبط بطول عمر التشغيل في الأسواق الناشئة للتركيز على: (أ) أثر انخفاض معدل الخصوبة في حجم القوى العاملة مما يقلص حجم فئة السكان الأصغر سناً لدعم الفئة الأكبر سناً من السكان والتي تنمو بسرعة، (ب) استياء محتمل لدى الفئة الأصغر سناً الذين يشكل كبار السن عبئاً عليهم، (ج) تكاليف تحويلات الدخل إلى كبار السن الذين لا يملكون سواها للاستمرار في العيش، (د) ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية لكبار السن. إذا وباختصار، غالباً ما يُعتبر طول العمر خطراً يهدد النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وحتى الاستقرار السياسي. وبالتالي في الأفق، كثيرون هم من يرون الغد إلا أنهم لا يجدون إشراقه الأمل.

## ثلاثة تحديات...

لا يجدر بأحد أن يستخف بحجم قضايا الرفاهية الصحية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بطول العمر في الأسواق الناشئة أو بتعقيدها أو بأهميتها:

### الصحة

يربك تزامن الأمراض المزمنة لدى الفرد والإعاقات والخرف وغيرها من الحالات المرتبطة بالعمر أنظمة الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص في الأسواق الناشئة. تحتاج هذه الدول إلى تحسين قدرتها على رعاية كبار السن من خلال: تطوير سياسات شاملة ودائمة ("منذ الولادة حتى الموت") تتعلق بصحة الإنسان، وإدراك تأثير فرص الحياة بتقدم العمر، بما في ذلك فرص التقدم في العمر والاحتفاظ بالصحة الجيدة، بتغذية الأم والطفل وبصحة الفرد في خلال الألف يوم التي تلي الحمل، وتعزيز أنماط حياة صحية للحد من أسباب الوفاة المبكرة من خلال فرض الضرائب والتعليم وغيرها من الوسائل، وإنشاء بيئات مادية واجتماعية تتكيف والضعف الجسدي أو العقلي المرتبط بالعمر، وتنسيق سياسات الخطط المتعلقة بالصحة داخل حدود الولايات القضائية للحكومات، واستخدام التطبيقات المبتكرة للتكنولوجيا الحديثة.

تزداد المطالبة بإدخال تحسينات على مجال الوقاية والتشخيص والرعاية، إلا أن الأنظمة الصحية المضنية قد تجد أن وضع الرعاية الصحية للمسنين بين الأولويات أمراً مستحيلاً. ولذلك مبررات قليلة قد تتمثل في: (أ) لا يتلقى المتخصصون في الرعاية الصحية في الأسواق الناشئة عادةً تدريباً أو تعليماً حول صحة كبار السن أو لاقد لا يتلقون مثل هذا التدريب قط، (ب) الخدمات المتخصصة (في الخرف مثلاً أو الاضطرابات النفسية أو الإعاقات) غير متكاملة أو منسقة، (ج) نادراً ما يتم تنسيق السياسات العامة التي تؤثر على صحة كبار السن ورفاهيتهم والتي تكون خارج نطاق السياسة الصحية (كسلامة عبور الطرقات مثلاً).

### الرفاهية الاقتصادية

بالاعتماد جزئياً إلى الجوانب الديمغرافية، يشكل الفقر الواسع النطاق لدى كبار السن أملاً حقيقياً في كثير من الأسواق الناشئة. قد لا تغطي المعاشات التقاعدية الاحتياجات الأساسية في المجتمعات التي تعتمد على برامج معاشات تقاعدية قائمة، مساهمة أو غير مساهمة، لعمال القطاع الرسمي. لا تستطيع المجتمعات التي تعتمد على أنظمة تخلو من المعاشات التقاعدية لعمال القطاع الرسمي، الاستجابة لاحتياجات الأجيال الحالية من كبار السن. بالانتقال إلى الأسواق الناشئة التي يعيق فيها العمل غير المنسق وغير الخاضع للضرائب في القطاع غير الرسمي (يشكل 82% من مجمل العمل في جنوب آسيا، و65% في شرق وجنوب شرق آسيا باستثناء الصين، و51% في أميركا اللاتينية و10% في شرق أوروبا وآسيا الوسطى) العمل في القطاع الرسمي، يواجه العمال الذين لا يستطيعون العمل انهبارة مالياً، في ظل غياب تحويلات دخل من الحكومة ودعم عائلي مادي ومدخرات مالية كافية لتلبية احتياجات الفرد عند تقدمه في السن.

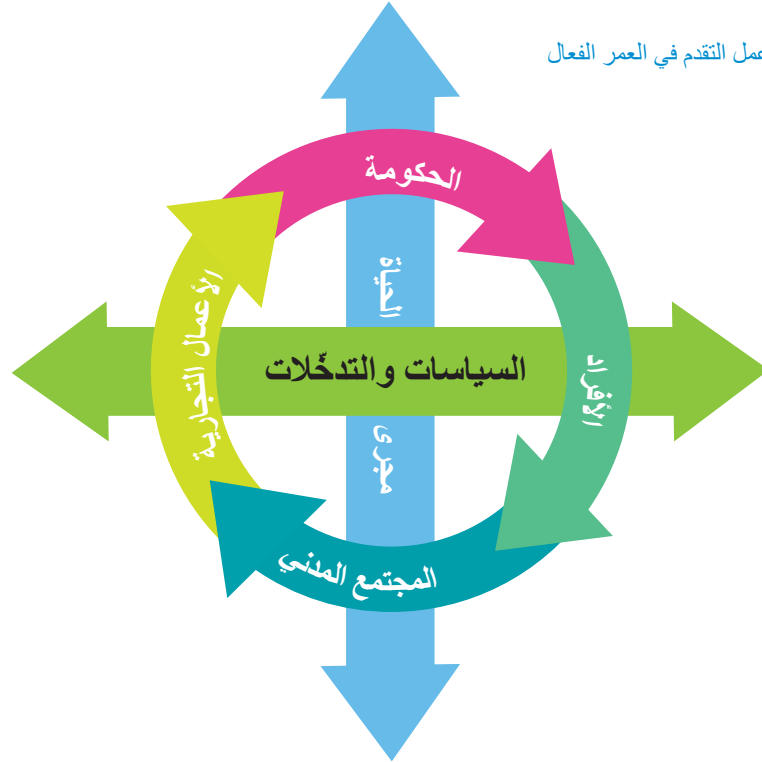
## الرفاهية الاجتماعية

تساهم الإعاقات الجسدية والمعرفية، والعزلة الشخصية، وغياب بيئات ومنتجات صديقة للمسنين وغياب التعليم مدى الحياة، والتمييز ضد كبار السن، وسوء المعاملة والعنف، وتدني الدخل من التقدم في العمر فترة كنيية للكثيرين. تتفاقم المصاعب مع تراجع قدرة العائلة والتزاماتها على تأمين الرعاية الاجتماعية للوالدين وكبار السن الآخرين. يعود ذلك من جهة إلى الهجرة الداخلية والخارجية، وتنقل اليد العاملة والتحضر الذي يؤدي إلى التفرقة المكانية للأسر بسبب اختلاف أولويات الأفراد الأصغر سناً في الأسر التي تقيم في أماكن متفرقة، والمنافسة الضرورية بين القيم العائلية التقليدية والقيم الفردية المادية. في حين تتولى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني القيام بجزء من هذه المهمة في الدول ذات الدخل الأكثر ارتفاعاً، تفتقر معظم الأسواق الناشئة إلى الحلول البديلة. وفي حال وجدت فيها الرعاية الاجتماعية، نادراً ما تكون هذه الأخيرة منسقة أو حتى متكاملة مع الرعاية الصحية المتوفرة.

## ... وبارقة أمل؟

إذ نظرنا إلى النصف الفارغ من الكوب، نرى مشاكل مزعجة تتحدى الحلول. أما إذا نظرنا إلى النصف الآخر من الكوب، فقد نرى أن لدى الأسواق الناشئة فرصاً لتبني مفهوم طول العمر الفعال والتكيف معه، هذا المفهوم الذي اقترحه موقع ديليو اتش او تو (WHO<sup>2</sup>) لأول مرة في 2002. يقدم هذا المفهوم إطاراً لتعزيز نوعية حياة كبار السن والاستفادة من الاقتصادات والمجتمعات. في الوقت ذاته، قد تكون الأسواق الناشئة أقدر على تنفيذ ذلك بنجاح مقارنة بمعظم الدول الأخرى، كونها مثقلة بالتقاليد والمعاهدات والقيود المرتبطة بالتغيير بشكل أقل.

الشكل 1: إطار عمل التقدم في العمر الفعال



1 تتعمد المشاكل المعيقة وتبرز كقضايا مستعصية تقف عائقاً أمام الحلول. يصعب إدراكها وفهمها وتحديدها، وغالباً ما تكون المعلومات المتعلقة بها غير مكتملة أو مبعثرة، وقد تكون المعايير ضرورية للتوصل إلى حلول متناقضة، وقد تؤدي الجهود المبذولة لحل أحد المشاكل إلى بروز مشاكل أخرى. قد تكون الحلول دائماً غير خطية وتتطلب إماماً تاماً، ووجهات نظر من مختلف القطاعات (العام والخاص والتطوعي) والتعاون متعدد التخصصات. يقول ريتشي إن "المشاكل المعيقة غير محددة وغامضة ومرتبطة بالقضايا الأخلاقية والسياسية والمهنية الكبيرة. وبما أن هذه المشاكل مترابطة بشكل كبير، فليلاً ما يكون هناك إجماع على تحديد المشكلة، ناهيك على كيفية حلها. بالإضافة إلى ذلك، هذه المشاكل المعيقة ليست ساكنة، فهي مجموعة من القضايا المعقدة والمتفاعلة التي تظهر في سياق اجتماعي ديناميكي. غالباً ما تظهر أشكالاً جديدة من المشاكل المعيقة كنتيجة لمحاولات فهم إحدى هذه المشاكل وحلها". "المشاكل المعيقة: نمذجة الفوضى الاجتماعية وفقاً للتحليل المورفولوجية"، توم ريتشي 2005 (المعدل في العام 2013)، المجتمع المورفولوجي السويدي

المصدر: ندوة الأسواق الناشئة الأصلية لعام 2015

يرتكز مفهوم طول التشغيل الفعال على ثلاثة فرضيات:

- يتخذ القطاعان العام والخاص والمجتمع المدني والأفراد القرارات التي تؤثر في حياة كبار السن.
- لا بد أن تُتخذ القرارات المتعلقة بالصحة والتعليم والعمل والتقاعد والضمان المالي والضمان الذاتي والعوامل الأخرى التي تؤثر على فرص مشاركة كبار السن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية في سياق القرارات ذات العلاقة (على سبيل المثال، التنسيق الأفقي).
- لا بد أن تُتخذ القرارات المتعلقة بالصحة والتعليم والعمل أيضاً في سياق وجهات النظر المرتبطة بمسار الحياة (على سبيل المثال، التنسيق العمودي).

يتم تنسيق الأمور الأساسية المرتبطة بكبار السن الفعال من قبل قطاع الأعمال والمجتمع المدني والحكومة والأفراد، بهدف معالجة التباين بين القوانين المتعلقة بالتقاعد والقدرات المعرفية والجسدية وبين تطلعات كبار السن، رجالاً ونساءً، وطموحاتهم في الأسواق الناشئة.

لا تتناسب أنظمة التقاعد الحالية في القطاعات الرسمية لاقتصادات الأسواق الناشئة مع التقدم في العمر السليم والمنتج. فهي تجرد الاقتصادات من العمال ذوي الخبرة ومن عائدات الضرائب ومن الطلب على السلع والخدمات. تسلب هذه الأنظمة من الأفراد الفوائد المادية والاجتماعية والنفسية والفوائد المتعلقة بالحياة العملية الطويلة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في ظهور أعباء في الموارد المالية للقطاع العام لا يمكن تحملها. رغم تقلص الفوائد في الدول ذات الاقتصادات غير الرسمية الكبيرة، لا بد من استبدال القواعد وطريقة التفكير التي تمنع الأسواق الناشئة من المحافظة على ثمار التقدم في العمر الفعال بترتيبات مرنة تسمح للمسنين وتشجعهم على الاستمرار في العمل، ودفع الضرائب، واستهلاك السلع والخدمات والتقاعد. لا يجدر بالأسواق الناشئة أن تؤخر إجراءاتها حتى أن يبلغ نصف عدد سكانها المئة وقبل أن تتحول أنظمتها الحالية إلى مفارقات تاريخية مضحكة.

## التوصيات

يتطلب حجم المسائل المرتبطة بالتقدم في عمر السكان في الأسواق الناشئة وتعقيدها وإحاحها تحرك الحكومات المحلية والقطاعات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأفراد والمنظمات الدولية لتشجيع الأفراد وتمكينهم من انتهاز فرص الحياة المتعلقة بالصحة والتعليم والمشاركة والضمان والتي تعزز آفاقهم من أجل طول عمر فعال ومنتج وإبداعي.

### ماذا يجدر بالحكومات أن تفعل؟

#### التوصية الأولى: سياسات التقدم في العمر المحلية

لا بد للأسواق الناشئة أن تعتمد سياسات محلية قائمة على الحقوق تتعلق بكبر السن. ولا بد لهذه السياسات أن تتجه نحو: (1) سياسات قطاعية منسقة (الصحة والتعليم والعمل والتقاعد والضمان المالي والرعاية الاجتماعية) تؤثر في نوعية حياة كبار السن وقابليتهم للعمل وإنتاجيتهم، (2) الأطر الشاملة التي تضمن سياسات تؤثر في رفاهية كبار السن من ناحية مسار الحياة والتي تعزز مشاركة كبار السن السلسلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية في الأسواق الناشئة.

**الخلفية:** تفتقر الكثير من حكومات الأسواق الناشئة إلى أطر للسياسات الضرورية لتنسيق الإجراءات التي تؤثر على رفاهية كبار السن، ولا بد لها من تبني أطر عمل خاصة بها. أما الحكومات التي لا تفتقر إليها، فلا بد لها من ضمان توجيهها نحو الاقتراضات الديمغرافية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

#### التوصية الثانية: الاقتصاد الرسمي

- مع مراعاة الاستثناءات (الإعاقات أو العاملين في القطاع العام مثلاً)، يمكن للعاملين في القطاع الرسمي لاقتصاد أحد الأسواق الناشئة المؤهلين للمعاشات التقاعدية المساهمة أو غير المساهمة التقاعد قبل 15 عاماً تقريباً من متوسط العمر المتوقع (أي إذا بلغ متوسط العمر المتوقع في الأسواق الناشئة الـ 75 عاماً، يكون العمر الأدنى للتقاعد 60 عاماً).
- يمكن للعمال أن يتقاعدوا من وظائفهم في الوقت الذي يختارونه، بغض النظر عن العمر الأدنى المحدد.
- يحصل المتقاعدون في العمر الأدنى على معاشات تقاعدية مخفضة ومعدلة وفقاً للتضخم.
- يحصل المتقاعدون في سن متقدمة على معاشات تقاعدية نسبية أكبر، وذلك ضمن سن أقصى يحدده متوسط العمر المتوقع.
- يخضع الحد الأقصى للمعاش التقاعدي والسن الأدنى للتقاعد إلى تعديلات دورية، وذلك في ضوء التغييرات في متوسط العمر المتوقع.

**الخلفية:** ثمة تباينات متنامية بين طول العمل وسن التقاعد لعمال القطاع الرسمي في الأسواق الناشئة. ونتيجة لذلك، سيقضي كثيرون وقتاً في التقاعد أكثر من العمل، وستتحول التباينات إلى اختلافات شاذة على نحو متزايد وتصبح استمرارية أنظمة الضمان الاجتماعي مهددة بارتفاع طول التشغيل. ستساهم هذه التوصيات المذكورة أعلاه في التوصل إلى نتائج عادلة ومستدامة للأسواق الناشئة ذات القطاعات الرسمية الواسعة نسبياً وذات أنظمة معاشات تقاعدية مساهمة أو غير مساهمة، وذلك من خلال: (أ) السماح للمسنين الذين يبلغون سن التقاعد بمواصلة العمل والمساهمة في الناتج الاقتصادي والطلب الفعال ودفع الضرائب بينما يحصلون على معاش تقاعدي، (ب) تمكين كبار السن من المساهمة في رعاية صحتهم وتقليل تكاليف الرعاية الصحية بفضل مواصلة النشاط الجسدي والفكري، (ج) السماح للمسنين بالاستمتاع بفوائد العمل غير المادية (الفوائد الاجتماعية والنفسية والفوائد المتعلقة بالسمعة)، (د) تعويض الانخفاض في القوى العاملة المرتبط بانخفاض معدلات الخصوبة، (هـ) السماح للعمال بالاستفادة من مهارة العاملين الأكبر سناً (من مشرفين وغيرهم) وخبرتهم، (و) تلبية الحاجات الخاصة بالعاملين كبار السن المرتبطة بالتدهور الجسدي والفكري.

### التوصية الثالثة: الاقتصاد غير الرسمي

لا بدّ لسياسات التقدم في العمر المحلية من:

- الحد من الفقر بين كبار السن الذي يعملون أو عملوا في الاقتصاد غير الرسمي، وأولئك غير المؤهلين للمعاشات التقاعدية وأولئك الذي يكونون عرضة للمشاكل المالية، وذلك من خلال تحويلات الدخل التي يمولها القطاع العام وتكون معدلة وفقاً للتضخم ومحددة وفقاً للاحتياجات.

**الخلفية:** قد تواجه بعض الأسواق الناشئة التي يوجد فيها عدد كبير من كبار السن ذوي الدخل المنخفض أزمات أخلاقية و/أو اقتصادية و/أو اجتماعية و/أو سياسية. تجعل القيود المالية والأولويات المتنافسة من تحمّل الحكومات، في هذه الحالة، تكاليف المشاريع المشتركة المبتكرة والمتناسبة ثقافياً مع قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني التي تقدّم حلولاً جزئية أمراً صعباً أو مستحيلًا ينبغي على حكومات الأسواق الناشئة أن تأخذ بعين الاعتبار النماذج المطوّرة في الأسواق الناشئة من البرامج الناجحة.

### التوصية الرابعة: الصحة والرعاية الصحية لكبار السن

ينبغي على السياسات المحلية الخاصة بالتقدم في العمر أن تتضمن أهدافاً صريحة تتعلق بالصحة والرعاية الصحية بما في ذلك:

- الوقاية ومعالجة الأمراض المزمنة والمعدية والخرف والاضطرابات النفسية والإعاقات وتزامن الأمراض المزمنة.
- اعتماد السياسات المرتبطة بمسار الحياة في السياسة الصحية والإجراءات التي تعكس أهمية تأثير المراحل المبكرة من الحياة (مراحل الطفولة والمراهقة والشباب) على الصحة في عمر متقدم.
- التنسيق بين سياسات الصحة والرعاية الصحية والسياسات في القطاعات الأخرى التي تؤثر على صحة كبار السن، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- التنسيق والتكامل بين الرعاية الصحية الأولية وبين الرعاية التي يقدمها متخصصون (كالأطباء النفسيون وجراحو العظام مثلاً).
- توفير الرعاية المتخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة من جميع الأعمار.
- التنسيق بين الرعاية الصحية التي يقدمها مختلف مقدّمي الخدمات (كالمختصين في أمراض القلب والأطباء الباطنيين وأطباء الأمراض العصبية وأخصائي التقدم في العمر) بطريقة مثالية من خلال نقاط تسليم منفردة.
- التأكد من أداء المرضى من كبار السن ومقدمي الرعاية دوراً بارزاً في قرارات الرعاية الصحية وعملياتها.
- التكامل بين الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية.
- إدماج الصحة والرعاية الصحية المرتبطين بالعمر في مناهج التعليم والتدريب لمقدمي الرعاية الصحية غير المتخصصين.
- التأكد من الاستخدام الفعال والإيداعي لتكنولوجيا المعلومات (التطبيب عن بعد مثلاً) في تأمين الرعاية الصحية في خلال مسار الحياة، مع إيلاء أهمية خاصة للمسنين.
- تعزيز الوقاية من الحوادث من خلال بناء بيئات صديقة للإنسان (عبور الطرقات بطريقة آمنة وتغليف المواد الغذائية سهلة الفتح مثلاً) السلامة الشخصية لكبار السن، لا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة.

**الخلفية:** ظهرت في معظم الأسواق الناشئة تحديات كبيرة للصحة والرعاية الصحية لكبار السن من جراء التحولات الديمغرافية والوبائية السريعة. تملك الصحة والرعاية الصحية تأثيراً مباشراً على عدد من عدد



من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالعمر، ولا بدّ من تشكيل حجر الزاوية للسياسات المحلية الخاصة بالتقدم في العمر.

### التوصية الخامسة: التقدم في العمر في المجتمع

- ينبغي على السياسات المحلية الخاصة بتقدم العمر السعي إلى تحسين التفاهم والتعاطف والتبادل بين الأجيال ومساعدة المجتمع على التكيف مع تقدم عمر السكان عن طريق:
- سن قوانين للسيطرة على السلوك المسيء والمعادي للمجتمع تجاه كبار السن (خصوصاً المسنين) على غرار تلك التي تهدف إلى الحد من الأشكال الأخرى للسلوك التمييزي والمعادي للمجتمع.
- تطوير برامج التعليم التي تساعد الأطفال والبالغين على فهم واقع حياة كبار السن، ولا سيما الأكثر فقراً منهم.
- تشجيع المدارس ومنظمات المجتمع على تقديم المساعدة المادية ومساعدات أخرى للمسنين (من خلال زيارات منزلية يقوم بها الأطفال أو زيارات مدرسية يقوم بها المسنون مثلاً).
- تطوير برامج تعليمية لكبار السن بما في ذلك التعلم مدى الحياة ومهارات الحاسوب والإعداد للتقاعد.
- تطوير خدمات استشارية متخصصة لمساعدة كبار السن على فهم الخيارات المتاحة والتعامل مع الحياة عند التقدم في العمر.
- تطوير أنظمة رعاية اجتماعية مبتكرة ومستدامة وملائمة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمادية والثقافية في المجتمعات حيث ضعف مبدأ رعاية الأقارب للمسنين أو بات منعدماً.
- تشجيع و/أو عقد شركات لمبادرات تطلقها الشركات من أجل تقديم الرعاية الأبوية للموظفين.
- تنسيق أنظمة الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية (من خلال توسيع نطاق دور العامل في الرعاية الصحية ليشمل الرعاية الاجتماعية).

**الخلفية:** خلق التحضر الكبير والهجرة الخارجية والتغير التكنولوجي وتآكل التضامن المجتمعي من جراء القيم الفردية توترات متزايدة بين الأجيال، وأضعفت هذه العوامل من التزامات الأبناء وساهمت في التمييز ضد كبار السن وإساءة معاملتهم في بعض الأسواق الناشئة. تضعف هذه الاتجاهات التماسك الاجتماعي ويُتوقع أن تتفاقم مع ارتفاع الأعداد النسبية المطلقة لكبار السن. يظهر حجم الفئة المسنة وتوزيعها الاحتياجات المتزايدة والمطلوبة للرعاية على المدى الطويل. إن الحلول العملية لمعظم الأسواق الناشئة حلول متباينة لمختلف المجموعات الاقتصادية.

### ماذا ينبغي على القطاع الخاص أن يفعل؟

لا بدّ للشركات وغيرها من الأعمال التجارية في الأسواق الناشئة أن تساهم في حل المسائل المرتبطة بالتقدم في العمر بطريقتين: من خلال حث الحكومات على وضع سياسات محلية خاصة بتقدم العمر وتفصيلها من جهة، ومن خلال اتخاذ مبادرات مستقلة أو مشتركة بالتعاون مع الحكومة وغيرها من الشركات و/أو منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى.

### التوصية السادسة: المبادرات التي تؤثر في العمال كبار السن

لا بدّ للشركات القائمة في الأسواق الناشئة، سواء عملت بمفردها أو بالتعاون مع شركات أخرى، أن تحافظ على الخبرة والمهارة وأن تقي باحتياجات كبار السن من خلال:

- (على سبيل المثال) إنشاء أو تمكين جداول عمل مرنة ووظائف بدوام جزئي، وترتيبات مشاركة الوظائف، والمزايا مرنة، والعمل الموسمي، وأسابيع العمل المصغرة، ودوام بساعات عمل أكثر أو أقل، وعمليات الاستبعاد الطوعية، والتناوب الوظيفي، وإعادة تصميم الوظائف، والتعليم، وتفعيل توظيف العمال الأكبر سناً واستيعاب ذوي القيود الجسدية أو المعرفية.

- التعاون مع الحكومة والمجتمع المدني من خلال مبادرات تعليم لزيادة الوعي وفهم للقضايا الاجتماعية التي تؤثر على كبار السن.
- التعاون مع الحكومة لإحداث تغييرات في قوانين التقاعد التي تسمح للموظفين بالتقاعد متى رغبوا بذلك ضمن معايير ثابتة (قابلة للتعديل الدوري)، وفقاً لشروط تشجع العمال كبار السن على مواصلة العمل في المؤسسات ذاتها أو في مؤسسات مختلفة.
- تطوير دور رعاية منظمة وتنفيذها.
- تطوير المرافق السكنية ومرافق الرعاية النهارية المخصصة للمسنين وتمويلها جزئياً، مع وسائل محدودة كالشركات مثلاً أو المشاريع المشتركة بين الحكومة والشركات.
- ضمان إدراك رعاية الموظفين كبار السن ومسؤوليات رعاية الأطفال.
- تقديم المشورة والنصح للموظفين الذين تقع على عاتقهم مسؤوليات رعاية كبار السن.
- اعتماد سياسات إجازة مرنة للموظفين الذين تقع على عاتقهم مسؤوليات رعاية كبار السن.
- تطوير مرافق رعاية نهارية لوالدي العاملين على غرار المرافق القائمة لرعاية الأطفال.

**الخلفية:** مثلما أدركت بعض الشركات في الأسواق الناشئة، تشكل مبادرات الأعمال التجارية التي تدعم المسؤوليات الأسرية التي تقع على عاتق الموظفين أمراً جيداً بالنسبة للموظفين والشركات والمجتمع. وينطبق الأمر ذاته على الشركات، إذ تساهم في الإنتاجية، والولاء والقدرة على الاحتفاظ، وتعزز صورة الشركة وسمعتها وتظهر نجاح الأعمال التجارية عن طريق فعل الخير. يولي القليل من أرباب العمل -ينطبق هذا على البلدان الغنية أيضاً - اهتماماً بحياة الموظفين. يتوقع أن تجد مزيداً من الشركات أن التخفيف من عبء الموظفين المتعلق برعاية الأطفال وكبار السن مربحاً بتقلص القوى العاملة الذي يرافق انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع عدد الموظفين الذي يتولون مسؤوليات رعاية كبار السن.

## ماذا ينبغي على المجتمع المدني أن يفعل؟

### التوصية السابعة: مبادرات المجتمع المدني لإفادة كبار السن

- مع الاعتراف بأن كافة التعميمات المتعلقة بالأدوار المحتملة للمجتمع المدني مشروطة بالقيم المميزة والتقاليد والأعراف المتعلقة بكل سوق ناشئ، هناك فرص من أجل:
- مبادرات مشتركة (الحكومة والشركات والمجتمع المدني) من أجل تحسين فهم ظروف كبار السن واحتياجاتهم، ومحاربة التمييز ضد كبار السن والسيطرة على إساءة معاملتهم.
  - مبادرات المجتمع المدني التي تساعد كبار السن، لا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة، على إدارة حياتهم اليومية.
  - مبادرات المجتمع المدني للتخفيف من عبء العزلة الاجتماعية لدى كبار السن.
  - حملات وطنية ودولية لإقناع الحكومات والشركات والمؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية باتخاذ إجراءات بشأن قضايا التقدم في العمر.

**الخلفية:** تتمتع منظمات المجتمع المدني ومؤسساته بقدر أكبر من الحرية للتعبير عن وجهات النظر، وتكوين القادة من أجل التغيير وتمكين كبار السن أكثر من القطاعات الأخرى. ولطالما أدت منظمات المجتمع المدني العلمانية والدينية دوراً حيويًا بالنيابة عن كبار السن في مجتمعات الأسواق الناشئة. يمكن تشجيع مبادرات إضافية من خلال التأكد من مشاركة هذه المنظمات الفعالة في تطوير سياسات محلية خاصة بالتقدم في العمر.

## ماذا ينبغي على الأوساط الأكاديمية أن تفعل؟

### التوصية الثامنة: البحوث

لا بدّ ترتفع الجامعات والمعاهد الأكاديمية الأخرى الموجودة في الأسواق الناشئة والدول الناشئة إلى مستوى تحدي توفير أسس تجريبية أو تعزيزها للإجراءات التي تؤثر على صحة كبار السن ورفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية في الأسواق الناشئة. تشكل القائمة الآتية نموذجًا عن الموضوعات البحثية ذات العلاقة.

- السياسات والاستراتيجيات المحلية المتعلقة بالتقدم في العمر
- سياسات المعاشات التقاعدية
- التقاعد والتقدم في العمر
- الضمان المالي في القطاع غير الرسمي
- على من تقع مسؤولية رعاية كبار السن والفقراء؟
- رعاية كبار السن في مكان العمل
- الخبرة في مجال الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية المتكاملتين
- تأثير العقوبات القانونية على سوء معاملة كبار السن
- التعليم والتدريب في مجال الصحة والرعاية الصحية لمقدمي الرعاية الصحية غير المتخصصين
- الخبرة في تنسيق السياسات التي تؤثر على الصحة.

**الخلفية:** تشتت الأسواق الناشئة مع ما تبقى من مشاريع هادفة وسليمة، وتحولت لتقوم على أسس غير مناسبة أو غير كافية. في كثير من الحالات، تتم البحوث في سياق المشاريع الرائدة التي من شأنها أن تسبق التنفيذ على نطاق واسع في كثير من الحالات.

## ماذا ينبغي على المنظمات الدولية أن تفعل؟

### التوصية التاسعة: التقدم في العمر وأهداف التنمية المستدامة

لا بدّ للأسواق الناشئة والحكومات (الأخرى) أن تحتّ الأمم المتحدة على إدراج قضايا التقدم في العمر في أهداف التنمية المستدامة.

**الخلفية:** على الرغم من موافقة الأمين العام للأمم المتحدة والجهود الكثيرة التي بذلتها هيئات الأمم المتحدة (كصندوق الأمم المتحدة للسكان مثلاً) والمنظمات غير الحكومية (الرابطة الدولية لمساعدة كبار السن مثلاً)، يغيب كلّ التزام يشير إلى الرفاهية والمساهمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للمسنين عن أهداف التنمية المستدامة. لقد تمت ممارسة بعض الضغوط، ويكمن مضاعفتها بل لا بدّ من ذلك.

### التوصية العاشرة: حقوق كبار السن

لا بدّ للأمم المتحدة أن تصدر معاهدة تتعلق بحقوق كبار السن.

**الخلفية:** يحمي القانون الدولي حقوق الطفل والمرأة والفئات الضعيفة الأخرى، دون أن يحمي حقوق كبار السن. في العام 2011، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى وجود التزامات دولية ضمنية تتعلق بكبار السن في العهد الدولي المنبثق عن الأمم المتحدة الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي العهد الدولي المنبثق عن الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إلا أنه أشار أيضًا إلى أنّ "الإشارات الصريحة المتعلقة بكبار السن في الصكوك الدولية الملزمة لحقوق الإنسان نادرة". على الرغم من الاختلاف الواضح في وجهات النظر حول وضع اتفاقية مماثلة، ينبغي على الأمم المتحدة أن تنظر بدقة إلى الفوائد التي يأتي بها اعتماد اتفاقية كهذه في الوقت الذي تفتقر فيه الكثير من مجتمعات الأسواق الناشئة إلى أطر قانونية للاستجابة لسرعة التقدم في عمر السكان.

